إدارة CNIPA تصدر مسودة تعديلات على إرشادات فحص براءات الاختراع مع التركيز على التقنيات الناشئة والمسائل العملية في الفحص

بقلم: هان-مي تسو، جود يي، وجون أوشا.

في 30 أبريل 2025، أصدرت الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية (CNIPA) *مسودة تعديلات على إرشادات فحص براءات الاختراع (مسودة التعليق)*. وتقدم مسودة التعليق مراجعات تعكس استجابة إدارة CNIPA للتطورات في التقنيات الناشئة، التي تستهدف على قطاعات الذكاء الاصطناعي وبرامج ترميز الفيديو، بالإضافة إلى معالجة بعض القضايا العملية في الفحص .وفيما يلي بعض التغييرات الرئيسية المقترحة:

1. **<u>قسم جديد حول تيارات البت (القسم 7 من الفصل 9، الجزء الثاني):</u>**

اقترحت إدارة CNIPA إرشادات جديدة تتناول على وجه التحديد براءات الاختراع المتعلقة بتيارات البت، مثل تلك المستخدمة في ترميز وفك ترميز الفيديو والصوت. وتشمل التوضيحات الرئيسية إقرارًا بأن تيارات البت بحد ذاتها (أي محتوى البيانات فقط) ليست مؤهلة للحصول على براءة اختراع. ومع ذلك، إذا تم إنشاء تيار بت من خلال أسلوب ترميز/فك ترميز جديد ومبتكر وتم استخدامه في سياق تقني محدد مثل تخزين الفيديو أو البث عبر الإنترنت، فقد يُعتبر ذلك حلاً تقنيًا مؤهلاً للحصول على براءة اختراع.

وتهدف هذه التعديلات المقترحة إلى منح حاملي حقوق الملكية الفكرية الخيار للمطالبة بالحقوق ضمن قطاع محدد، مما يُسهم في تحقيق التوازن بين مصالح حاملي هذه الحقوق، والمُنفذين، والجمهور، ويُعزز التنمية المستدامة للصناعة. ومع ذلك، تؤكد إدارة CNIPA أن هذا لا يعني السماح لحاملي حقوق الملكية الفكرية بالمطالبة بحقوق في عدة قطاعات من الصناعة .أو تحقيق إيرادات ترخيص تفوق مساهماتهم التقنية الفعلية بشكل غير متكافئ.

2. **<u>معايير الفحص المتعلقة بالذكاء الاصطناعي (القسم 6 من الفصل 9، الجزء الثاني):</u>**

من الجدير بالذكر أن إدارة CNIPA أصدرت مؤخرًا وثيقة سياسة بعنوان *إرشادات لطلبات براءات الاختراع للاختراعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي (تجريبية)* (إرشادات تجريبية)، في اليوم الأخير من عام 2024. ولا تعد هذه الوثيقة جزءًا من إرشادات فحص براءات الاختراع، لكنها تهدف إلى تفسير سياسات إدارة CNIPA لتوضيح بعض القضايا المتعلقة بتزايد طلبات براءات الاختراع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.وتشير الإرشادات التجريبية إلى أنه يمكن تقسيم طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي إلى أربع فئات مفاهيمية على النحو التالي: أولاً، الطلبات المتعلقة بخوارزميات الذكاء الاصطناعي أو النماذج بحد ذاتها؛ ثانيًا، الطلبات المتعلقة بالوظائف أو التطبيقات القائمة على خوارزميات أو نماذج الذكاء الاصطناعي؛ ثالثًا، الطلبات المتعلقة بالاختراعات التي تم تطويرها بمساعدة الذكاء الاصطناعي؛ وأخيرًا، الطلبات المتعلقة بالاختراعات التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي.

ويعد أحد الجوانب الأخرى المهمة في الإرشادات التجريبية هو توضيح أهلية براءات الاختراع للاختراعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. ولكي يكون عنصر الحماية مؤهلًا للحصول على براءة اختراع، يجب أن يتضمن على الأقل ميزة تقنية واحدة.

علاوة على ذلك، يجب أن يكون عنصر الحماية ككل مؤهلًا باعتباره حلاً "تقنيًا". وبدون حصر، يُعتبر الحل المتعلق بالذكاء الاصطناعي "تقنيًا" بطبيعته إذا تحقق أحد الأمور التالية: أولاً، تقوم خوارزمية أو نموذج الذكاء الاصطناعي بمعالجة بيانات ذات معنى تقني محدد في مجال تقني معين (مثل طريقة للتعرف على الصور وتصنيفها باستخدام نموذج شبكة عصبية)، ثانيًا، ترتبط خوارزمية أو نموذج الذكاء الاصطناعي ارتباطًا تقنيًا محددًا بالهيكل الداخلي لنظام الكمبيوتر (مثل طريقة لضغط نموذج الشبكة العصبية لمسرّعات الميمريستور [مقاوم الذاكرة])، أو وثالثًا، تعالج خوارزمية الذكاء الاصطناعي في عنصر الحماية بيانات ضخمة في مجال تطبيقي محدد لاستخراج ارتباط متأصل يتوافق مع قوانين الطبيعة، (مثل طريقة للتنبؤ بمخاطر سلامة الغذاء بناءً على الخصائص المتأصلة بأن الكائنات الدقيقة وسمومها المفرزة في الغذاء تتزايد مع مرور الوقت.

وتتناول الإرشادات التجريبية أيضًا مبادئ أخرى تتعلق بكفاية الإفصاح، والخطوة الابتكارية، وحتى الأخلاقيات الاجتماعية في طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. وقد كانت التعديلات المقترحة في القسم المخصص للذكاء الاصطناعي ضمن مسودة التعليق متماشية مع هذه المبادئ وجسدتها.

وتُوضح مسودة التعليق كيفية تطبيق المادة 5 من قانون براءات الاختراع على الاختراعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي و"البيانات الضخمة". وتتضمن أمثلة توضيحية على حالات رفض منح البراءة بسبب مخالفة القانون أو تعارضها مع الأخلاقيات الاجتماعية (مثل: جمع البيانات دون تصريح، بما يشكل انتهاكًا *لقانون حماية المعلومات الشخصية* والمخاطر الأخلاقية المرتبطة بالقيادة الذاتية).

كما تُقدم مسودة التعليق أمثلة لتوضيح شرط الخطوة الابتكارية في براءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. فعند تحليل أحد الأمثلة التي تنطوي على خطوة ابتكارية، أشارت المسودة إلى أن الاختراع قد تعامل مع مشكلة تقنية من خلال تعديل المسارات التلافيفية وتسلسلات طبقات التجميع للشبكة العصبية مقارنةً بالفن السابق. وينص مبدأ عام على أنه يجب النظر في مساهمة الميزات الخوارزمية في الحل التقني إذا كانت الميزات الخوارزمية والميزات التقنية داعمة وظيفيًا ومتفاعلة مع بعضها البعض.

وبشكل خاص، تحدد المادة 6-1 إلى أنه عند الاقتضاء، يجب أن يأخذ الفحص بعين الاعتبار محتوى المواصفة. ولا يقتصر هذا على الفحص بموجب المادة 5 من قانون البراءات المشار إليها سابقًا فحسب، بل يشمل أيضًا متطلبات كفاية الإفصاح. ولضمان تحقيق شرط كفاية الإفصاح، تنص المادة 6-3-1 على أنه إذا كان الاختراع يتضمن بناء أو تدريب نموذج ذكاء اصطناعي، ينبغي أن تتضمن المواصفة شرحًا واضحًا للوحدات الأساسية، والطبقات، وعلاقات الاتصال داخل النموذج، إلى جانب الخطوات والمعلمات الخاصة بالتدريب. أما إذا كان الاختراع يتعلق بتطبيق نموذج أو خوارزمية ذكاء اصطناعي في مجال أو سيناريو محدد، فيجب أن توضح المواصفة كيفية دمج النموذج أو الخوارزمية في ذلك المجال أو

السيناريو، مع تفصيل كيفية تكوين بيانات الإدخال والإخراج لإبراز العلاقات المتأصلة فيها. وتقدم المادة 6-3-3 مثالين مرتبطين بهذه المتطلبات. وتهدف الإرشادات المقترحة إلى ضمان قدرة الشخص الملم في مجال التقنية على تنفيذ الحل التقني للاختراع استنادًا إلى المحتوى المفصح عنه في المواصفة. وينص مبدأ عام على أن الشخص الملم في مجال التقنية يجب أن يكون قادرًا على "ملء الفجوات" بناءً على المعرفة الشائعة فيما يخص أي جوانب غير مفصح عنها، مع التأكد من إمكانية حل المشكلة التقنية من خلال ملء هذه الفجوات.

3. **تعديل متعلق بإجراءات إبطال براءات الاختراع (المادة 3 من الفصل 3، الجزء الرابع):**

تعمل مسودة التعليق على تحسين مؤهلات مقدمي الالتماسات في إجراءات الإبطال. وتنص المادة 3-2 على أنه لن يتم قبول طلب الإبطال إذا لم يُعبّر عن النية الحقيقية لمقدم الالتماس. ويهدف هذا الحكم إلى معالجة حالات ظهرت في الممارسة العملية، حيث تُقدَّم طلبات إبطال باسم طرف آخر دون تفويض رسمي، وغالبًا ما تكون مصحوبة بطلبات أو مستندات توكيل مزورة.

وفيما يتعلق بأثر قرارات الإبطال، تم تعديل المادة 3-3 لتنص على أنه، بعد صدور قرار في إجراء إبطال، لن يُقبل أي طلب إبطال لاحق يستند إلى نفس الأسباب أو إلى أسباب وأدلة *تتطابق معها جوهريًا*. وقد أوضحت إدارة CNIPA أن المقصود بـ"نفس الأسباب أو ما يتطابق معها جوهريًا" هو الحالات التي يتم فيها تعديل أو إعادة صياغة الأسباب أو الأدلة من حيث الشكل فقط، دون أن يطرأ عليها اختلاف جوهري من حيث الوقائع القانونية. ويجب أن تعتبر هذه الحالات ضمن نطاق قاعدة الحجب.

ومع ذلك، قد ينطوي تحديد ما إذا كانت الأسباب أو الأدلة متطابقة جوهريًا على درجة من الذاتية في الممارسة العملية. إضافة إلى ذلك، فإن الحجج أو الأدلة التي لم تُعرض أو لم يُنظر فيها بشكل جوهري في الإجراء السابق، سواء بسبب ضيق الوقت أو لأسباب إجرائية أخرى، قد تظل تشكّل أساسًا مشروعًا لتقديم طلب إبطال جديد. وبناءً عليه، يبقى التساؤل مطروحًا بشأن ما إذا كان هذا التعديل سيُحقق فعليًا الأهداف المرجوة منه، والمتمثلة في تعزيز استقرار براءات الاختراع وتقليل الأعباء القضائية غير الضرورية على مالكي براءات الاختراع.

إلى جانب التعديلات الأساسية المشار إليها سابقًا، تتضمن مسودة التعليق أيضًا تعديلات مقترحة تتعلق ببعض إجراءات الفحص الأولي وموضوع حماية الأصناف النباتية. وقد تم فتح باب إبداء الرأي العام حتى تاريخ 15 يونيو 2025، ويمكن إرسال التعليقات عبر البريد الإلكتروني إلى zhinan@cnipa.gov.cn.